



نبض المالية



دولة الإمارات تستضيف الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2029 في أبوظبي

محمد بن راشد: فخور بدولة الإمارات وبكوادرها الاقتصادية والمالية وبمكانتها المتنامية وبثقة العالم التي تزداد رسوخاً يوماً بعد يوم

إطلاق تقرير "الدين العام للحكومة الاتحادية 2022-2025"

تحت رعاية ذياب بن محمد بن زايد 15 مواطناً ومواطنة يشاركون في برنامج "كفاءات وطنية في مجموعة البنك الدولي"

الإمارات تعزز حضورها في اجتماعات الربيع بنتائج نوعية تدعم النمو المستدام

دولة الإمارات تحافظ على تصنيف Aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة وفق مراجعة دورية من وكالة "موديز للتصنيف الائتماني"

ناسداك دبي رجّبت بإدراج زيادات في إصدارات صكوك الخزينة الإسلامية المقومة بالدرهم الإماراتي بقيمة 1.1 مليار درهم من قبل وزارة المالية

دولة الإمارات تستضيف الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2029 في أبوظبي

مكتوم بن محمد: الاستضافة تعكس رؤية الإمارات الاستراتيجية القائمة على تعزيز الشراكات الدولية وترسيخ دورها كمحور رئيسي في دعم استقرار الاقتصاد العالمي



أعلنت دولة الإمارات عن استضافة الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2029 في العاصمة أبوظبي، في خطوة تعكس مستوى الثقة الدولية المتقدمة في الاقتصاد الوطني، وترسخ مكانة الدولة كمركز مالي عالمي وشريك رئيسي في دعم استقرار النظام الاقتصادي الدولي وصياغة توجهاته المستقبلية.

ويأتي اختيار الدولة لاستضافة هذا الحدث العالمي بعد حصولها على أعلى نسبة تصويت ضمن عملية تقييم دولية منظمة تعكس مستوى الثقة العالمية بمكانة الدولة الاقتصادية وجاهزيتها المؤسسية، وما تتمتع به من بيئة اقتصادية مستقرة ومرنة، وسياسات مالية ونقدية متوازنة، إلى جانب بنيتها التحتية المتطورة وخبراتها التنظيمية المتراكمة في استضافة كبرى الفعاليات الدولية.

إطلاق تقرير "الدين العام للحكومة الاتحادية 2022-2025" مكتوم بن محمد: إدارة الدين العام ركيزة استراتيجية لتعزيز استقرار النظام المالي في الإمارات



تواصل دولة الإمارات ترسيخ نموذجها الاقتصادي المتقدم، القائم على الرؤية بعيدة المدى والتخطيط المالي المستدام، في ظل الرؤية السديدة لقيادتنا الرشيدة

سمو الشيخ
مكتوم بن محمد آل مكتوم
النائب الأول لحاكم دبي، نائب
رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

وزارة المالية تطلق تقرير
الدين العام للحكومة الاتحادية 2022-2025

10 مليارات دولار قيمة
إصدار سندات دولية
ومعدلات ائتمانية مرتفعة

8 مزادات لسندات الخزينة
الحكومية وإجمالي إصدارات
11.2 مليار درهم

23 مزاداً لسكوك الخزينة
الإسلامية بقيمة
27 مليار درهم

إطار مؤسسي متكامل لإدارة
الدين العام وفق أفضل
الممارسات العالمية

تنويع أدوات الدين وتوسيع
قاعدة المستثمرين في الأسواق
المحلية

تصنيفات ائتمانية قوية وإطار
شامل لإدارة المخاطر المالية

أطلقت وزارة المالية تقرير "الدين العام للحكومة الاتحادية-2022-2025" تحت عنوان "الدين العام.. كفاءة وتمويل مستدام"، والذي يمثل وثيقة استراتيجية ومرجعاً وطنياً يسلط الضوء على السياسات المتقدمة التي تتبناها دولة الإمارات في إدارة الدين العام حتى 31 ديسمبر 2025. وقال سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية: "تبرز إدارة الدين العام كأحد الأدوات الاستراتيجية لتحقيق التوازن بين كفاءة الإنفاق واستدامة الموارد، إذ تسهم في تطوير بيئة استثمارية ومالية جاذبة عبر بناء سوق دين سيادي يتمتع بالكفاءة والشفافية والتنوع، ما يعزز استقرار النظام المالي ويمنح صنّاع القرار مرونة أكبر في التعامل مع التحديات الاقتصادية".

تحت رعاية ذياب بن محمد بن زايد 15 مواطناً ومواطنة يشاركون في برنامج "كفاءات وطنية في مجموعة البنك الدولي"



تحت رعاية سمو الشيخ ذياب بن محمد بن زايد آل نهيان، نائب رئيس ديوان الرئاسة للشؤون التنموية وأسر الشهداء، رئيس مجلس الشؤون الإنسانية الدولية، ينضم 15 شاباً وشابة إلى برنامج «كفاءات وطنية في مجموعة البنك الدولي» لتعزيز خبراتهم في السياسات المالية التنموية على المستوى الدولي. أُعلن عن البرنامج في إطار التعاون بين وزارة المالية ومجموعة البنك الدولي، وضمن اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن، بحضور معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، وأجاي بانغا، رئيس مجموعة البنك الدولي. ويُنفذ البرنامج بدعم من وكالة الإمارات للمساعدات الدولية، ومكتب الشؤون التنموية وأسر الشهداء في ديوان الرئاسة، وأكاديمية أبوظبي العالمي.

الإمارات تعزز شراكاتها المالية والدولية وتؤكد دورها في دعم الاستقرار المالي العالمي خلال لقاءات ثنائية رفيعة بواشنطن



عقد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، على هامش مشاركته وترؤسه وفد دولة الإمارات المشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، سلسلة من اللقاءات الثنائية مع عدد من وزراء المالية ومسؤولين دوليين في العاصمة الأمريكية واشنطن، شملت كلاً من الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وكندا، والأرجنتين، وسويسرا، والنرويج. واستهدفت هذه اللقاءات تعزيز آفاق التعاون المالي، ومناقشة عدد من القضايا المالية والضريبية ذات الاهتمام المشترك.

الإمارات تعزز حضورها في اجتماعات الربيع بنتائج نوعية تدعم النمو المستدام



رست دولة الإمارات حضورها الفاعل في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال الفترة من 13 إلى 18 أبريل 2026، حيث جاءت مشاركة وفد الدولة برئاسة معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، لتحقيق مخرجات نوعية في مختلف الاجتماعات متعددة الأطراف واللقاءات الثنائية. وأسفرت المشاركة عن تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع عدد من المؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين. وشارك وفد الدولة في اجتماعات مجموعة العشرين، واجتماعات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، واجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مع المدير العام لصندوق النقد الدولي، كما ترأس سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية وفد الدولة في اجتماعات مجموعة بريكس.



التصنيف يعكس قوة الأسس المالية لدولة الإمارات وكفاءة سياساتها المالية القائمة على التنوع والانضباط والاستدامة

معالي
محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

دولة الإمارات تحافظ على تصنيف Aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة وفق مراجعة دورية من وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني

أعلنت وزارة المالية أن وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني قد استكملت مراجعة دورية للتصنيفات الائتمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 30 مارس 2026، حيث جرى إعادة تقييم مدى ملاءمة التصنيف الحالي، والذي ظل دون تغيير عند "Aa2" مع نظرة مستقبلية مستقرة، بما يعكس استمرار الثقة العالمية بمتانة الاقتصاد الإماراتي واستدامة سياساته المالية، رغم التوترات الجيوسياسية الإقليمية. وأوضحت "موديز" أن هذه المراجعة الدورية لا تمثل إجراءً لتغيير التصنيف الائتماني، وإنما تعكس تقييماً مستمراً للجدارة الائتمانية للدولة استناداً إلى التطورات الأخيرة والمنهجيات المعتمدة.

دولة الإمارات تحافظ على تصنيف سيادي ائتماني قوي ونظرة مستقبلية مستقرة بين الاقتصادات العالمية



ناسداك دبي رحبت بإدراج زيادات في إصدارات صكوك الخزينة الإسلامية المقومة بالدرهم الإماراتي بقيمة 1.1 مليار درهم من قبل وزارة المالية



قرع معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية جرس افتتاح جلسة التداول في بورصة ناسداك دبي، احتفالاً بإدراج زيادات في إصدارات صكوك الخزينة الإسلامية المقومة بالدرهم الإماراتي من قبل وزارة المالية بقيمة إجمالية بلغت 1.1 مليار درهم، وذلك إلى جانب سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وعبد الواحد الفهيم، رئيس مجلس إدارة ناسداك دبي، وحامد علي، الرئيس التنفيذي لناسداك دبي وسوق دبي المالي، بحضور عدد من كبار المسؤولين من الجانبين.

وتأتي هذه الإصدارات الإضافية ضمن شريحتين قائمتين من صكوك الخزينة الإسلامية من خلال طرح مبالغ إضافية لكل شريحة، حيث شملت زيادة بقيمة 550 مليون درهم لصكوك بعائد 3.49% تستحق في أكتوبر 2027، ليرتفع إجمالي القيمة القائمة لهذه الشريحة إلى 2.2 مليار درهم، وزيادة بقيمة 550 مليون درهم لصكوك بعائد 3.779% تستحق في فبراير 2033، ليرتفع إجمالي القيمة القائمة لهذه الشريحة إلى 1.1 مليار درهم.

وزارة المالية تبحث مع المستثمرين مستجدات الإطار المالي واستراتيجية إدارة الدين العام



عقدت وزارة المالية لقاءً موسعاً مع المستثمرين، استعرضت خلاله أبرز المستجدات المرتبطة بالإطار المالي واستراتيجية إدارة الدين العام للحكومة الاتحادية، في خطوة استراتيجية تعكس التزام الحكومة بتعزيز الشفافية في التواصل وترسيخ الحوار المؤسسي مع المشاركين في الأسواق المالية، بما يدعم الثقة في الجدارة الائتمانية السيادية لدولة الإمارات، ويعزز كفاءة حضورها في أسواق المال المحلية والدولية، وذلك في إطار استراتيجية علاقات المستثمرين التي تنتهجها الحكومة، بما يدعم الحوار المفتوح والمستمر مع المجتمع المالي.

وحضر اللقاء، الذي عُقد في "ناسداك دبي" على هامش فعالية "يوم أسواق رأس المال السنوي"، سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة علي عبد الله شرفي، وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية، وبمشاركة نخبة من ممثلي البنوك المحلية والدولية، والمستثمرين المؤسسيين، ومديري الأصول، وصناديق التقاعد، إلى جانب عدد من أبرز المعنيين بأسواق رأس المال.

توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية وجامعة الشارقة لتعزيز التعاون في البيانات المالية



وقعت وزارة المالية مذكرة تفاهم مع جامعة الشارقة تهدف إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي والمؤسسي في مجال البيانات المفتوحة وتحليل البيانات المالية، بما يساهم في دعم تطوير السياسات المالية، وتعزيز الشراكة المعرفية، وترسيخ تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الجانبين، بما يواكب توجهات دولة الإمارات نحو الابتكار والاستدامة المالية، حيث وقع المذكرة في ديوان الوزارة بدبي كل من، سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة الأستاذ الدكتور عصام الدين عجمي مدير جامعة الشارقة.

لقاء مع الطلبة الإماراتيين في الولايات المتحدة لتعزيز فرص العمل في المؤسسات المالية الدولية



نظّمت وزارة المالية، بالتعاون مع سفارة دولة الإمارات في الولايات المتحدة الأمريكية، لقاءً مع نخبة من الطلبة الإماراتيين الدارسين في عدد من الجامعات الأمريكية، بحضور معالي يوسف مانع العتيبة، سفير الدولة لدى الولايات المتحدة.

ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود دولة الإمارات لتعزيز التواصل مع الكفاءات الوطنية الشابة، وتمكينهم من استكشاف الفرص المهنية والتدريبية المتاحة في المؤسسات المالية الدولية، بما يساهم في إعداد جيل مؤهل من الكوادر الإماراتية القادرة على الإسهام في صياغة السياسات الاقتصادية والمالية والتنمية على المستوى العالمي.

بطولة شطرنج لموظفي الوزارة لتعزيز التفكير الاستراتيجي وروح التنافس الإيجابي



نظّم فريق مجلس شباب وزارة المالية، بالتعاون مع نادي دبي للشطرنج، بطولة شطرنج لموظفي الوزارة، بحضور سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وذلك في أجواء جمعت بين المنافسة وروح التفكير الاستراتيجي. وتأتي هذه المبادرة في إطار تعزيز مهارات التحليل واتخاذ القرار لدى الموظفين، وترسيخ ثقافة التنافس الإيجابي، بما يساهم في خلق بيئة عمل محفزة وتفاعلية.

بحث تبادل الخبرات في المجالات المالية مع أذربيجان

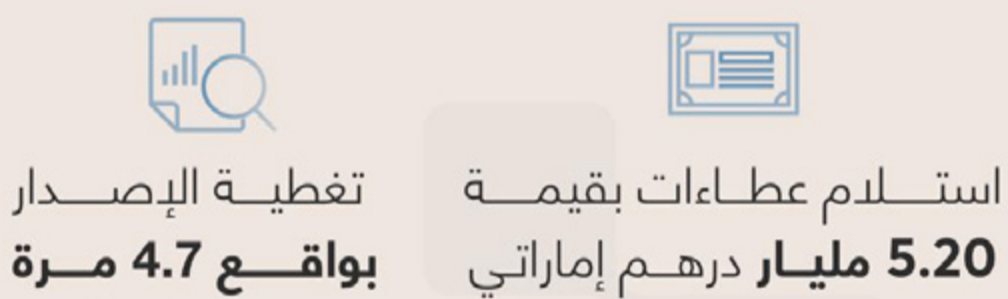


استقبلت وزارة المالية وفداً من وزارة المالية في جمهورية أذربيجان، استناداً إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في يناير 2024، وذلك بحضور عدد من المسؤولين والخبراء من مختلف القطاعات الفنية والمالية في الوزارة. وهدفت الزيارة إلى تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات المتبعة في المجالات المالية، بما يساهم في تعزيز أطر التعاون المشترك بين البلدين الصديقين.

مزاد صكوك الخزينة الإسلامية لشهر أبريل 2026 يستقطب طلبات ائتمانية بقيمة 5.20 مليار درهم

أعلنت وزارة المالية، بصفتها الجهة المُصدرة وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع، عن نجاح مزاد صكوك الخزينة الإسلامية المقومة بالدرهم الإماراتي لشهر أبريل 2026، بإجمالي إصدار بلغ 1.1 مليار درهم. ويأتي هذا الإصدار ضمن برنامج صكوك الخزينة الإسلامية السنوي لعام 2026، كما هو منشور على الموقع الرسمي للوزارة. وشهد المزاد مشاركة قوية من المتعاملين الأوليين الثمانية عبر شريحتي الإصدار المستحقين في أكتوبر 2027، إضافة إلى الطرح الإضافي للإصدار لأجل 7 سنوات المستحق في فبراير 2033. وبلغ إجمالي طلبات الاكتتاب 5.20 مليار درهم، ما يمثل معدل تغطية قدره 4.7 مرة، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين المستمرة في الجدارة الائتمانية لدولة الإمارات ومثانة اقتصادها.

نتائج المزاد



معدل عائد



فارق سعري ضيق بلغ 10 نقاط أساس فوق عوائد سندات الخزينة الأمريكية المماثلة وقت الإصدار

الأخبار الضريبية

الإعلان عن صدور تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية

أعلنت وزارة المالية عن صدور تعديلات على قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2023 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية، استناداً إلى التعديلات التي أقرها المرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية المعدل والذي تم تطبيقه اعتباراً من 1 يناير 2026. تشمل التعديلات: توضيح آليات تقديم التصريح الطوعي ومواءمتها مع تعديلات قانون الإجراءات الضريبية، وبيان أن إجراءات الاسترداد تشمل أي رصيد دائن لدافع الضريبة وتعديل آليات الإفصاح للجهات الحكومية المختصة، مع التأكيد على حماية سرية البيانات وحدود استخدامها، إلى جانب تمديد فترة الاحتفاظ بالسجلات لمدة سنتين إضافيتين للفترات الضريبية المتعلقة بطلب استرداد تم تقديمه قبل انتهاء مدة التقادم ولم تصدر الهيئة قراراً بشأنه، وإضافة إمكانية تمديد مدة التحفظ على المستندات أو الأصول لغايات التدقيق الضريبي.

الإمارات تُدشن نموذجاً متقدماً لنظام الفوترة الإلكترونية لدعم كفاءة المعاملات وتعزيز الشفافية



أعلنت وزارة المالية عن إطلاق نظام الفوترة الإلكترونية (4-Corner model)، في خطوة نوعية ضمن مسيرة التحول الرقمي في دولة الإمارات، بما يمكّن الأعمال من تبادل الفواتير الإلكترونية بسلاسة عبر القنوات المعتمدة. ويمثل هذا النظام محطة مهمة نحو بناء منظومة مالية رقمية متكاملة ومؤتمتة بالكامل، حيث أصبح بإمكان الأعمال في مختلف أنحاء الدولة تبادل الفواتير الإلكترونية عبر مزودي الخدمة المعتمدين من قبل وزارة المالية (ASP)، ويمكن للأعمال الآن الدخول إلى منصة "إمارات تاكس" التابعة للهيئة الاتحادية للضرائب لاختيار مزود خدمة من بين مزودي الخدمة المعتمدين من قبل وزارة المالية، والبدء في تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية.